

Distr.: General
11 June 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

رسالة مؤرخة ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثلة الدائمة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أحيل إليكم التقرير الوطني عن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والذي سيقدم إلى الاستعراض الوزاري السنوي أثناء الجزء الرفيع المستوى للدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر المرفق).

وفي هذا الصدد، سأشعر بالامتنان لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما إحدى وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) كانىكا فوماتشانه

السفيرة

الممثلة الدائمة



مرفق الرسالة المؤرخة ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس المجلس
الاقتصادي والاجتماعي من الممثلة الدائمة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
لدى الأمم المتحدة
التقرير الوطني لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن التقدم المحرز في تنفيذ
الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا
العرض الوطني الطوعي

موجز

يشكل هذا التقرير صورة موجزة عن تنفيذ حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية خلال السنوات الماضية لأهداف منتقاة من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وهو ينوه بالإنجازات التي تمت ويحدد التحديات الرئيسية التي تم مواجهتها ويقدم الدروس المستفادة. ويركز على خمسة مجالات هامة تعتبرها حكومة لاو ذات أهمية حيوية، وهي القضاء على الفقر، والتعليم، والصحة، والمساواة بين الجنسين، والتنمية المستدامة.

وقد تم بصفة عامة إحراز تقدم هائل في تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية في هذه المجالات. وانخفض باضطراد المعدل الإجمالي للفقر من ٤٦ في المائة إلى ٣٣ في المائة خلال العقد ١٩٩٢/١٩٩٣ - ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وبلغ ٢٨,٧ في المائة بحلول عام ٢٠٠٦. ومع هذا المعدل من التقدم، يسير البلد على طريق بلوغ أحد الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في خفض معدلات الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. ومع ذلك، ونظرا لأن خفض حدة الفقر يأتي مدفوعا بالنمو الاقتصادي، فإن التحدي أمام استمرار خفض حدة الفقر في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يتمثل في الإبقاء على معدل النمو الاقتصادي الذي تحقق على مر سنوات العقد السابق.

وفي مجال التعليم والصحة، كان التقدم إيجابيا. وينعكس تقدم التعليم في استمرار التقدم عبر جميع المؤشرات الرئيسية، على سبيل المثال: ارتفعت المعدلات الصافية للقيود في المدارس الابتدائية من ٥٨ في المائة من الأطفال الذي هم في سن الالتحاق بالمدرسة في عام ١٩٩١ إلى ٨٤ في المائة في عام ٢٠٠٥؛ ومعدل الاستبقاء أخذ في التحسن على الرغم من بطئه؛ وزادت معدلات محو الأمية على النطاق القومي؛ وسجلت المقاطعات ذات الأولوية تحسنا أكثر من المتوسط القومي، ولا سيما في سن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية (التعليم الأساسي)؛ وتضاعف تقريبا معدل الإلمام بالقراءة والكتابة من ٣١ في المائة إلى ٥٨ في المائة. وعلى جبهة الصحة، فإن مؤشرات وفيات الأطفال آخذة في التحسن بصورة تبعث على

الارتياح. وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ١٧٠ إلى ٩٨، ومعدل وفيات الأطفال من ١٠٤ إلى ٧٠ لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٥.

واختلف التقدم في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين. ففي حين جرى تسجيل إنجازات هائلة فيما يتعلق بدور المرأة في عملية اتخاذ القرارات، ولا سيما تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية، فإنه لا تزال هناك فجوة قائمة في معدلات التسجيل بين الصبية والفتيات، وكذلك تحديات مقترنة ببناء قدرات المرأة. وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة، اتخذت حكومة لاوس تدابير مختلفة لحماية البيئة، مع تعزيز النمو الاقتصادي.

وعلى الرغم من التقدم المحرز والإنجازات التي تحققت على مر السنوات الماضية، فإن هذا التقرير يشير إلى أن هناك الكثير الذي يتعين عمله من قبل حكومة لاو والمجتمع الدولي لمساعدة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على تحقيق جميع الأهداف والغايات الإنمائية الدولية. ومع ذلك يمكن استخلاص الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من عملية التنفيذ التي جرى الاضطلاع بها في هذا البلد.

أولا - مقدمة

تعتبر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، التي صنفتها الأمم المتحدة باعتبارها إحدى أقل البلدان نمواً، أحد أفقر البلدان في آسيا. ومع دخل فردي مقدر يبلغ ٦٧٨ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، وسكان يبلغون نحو ٦,٥ مليون نسمة^(١)، وأراض تبلغ مساحتها ٢٣٦ ٨٠٠ كيلومتر مربع، فإن البلد يمتلك موارد طبيعية هائلة، تشمل الغابات والمعادن والطاقة الكهرومائية. وعلى الرغم من نصيبها الآخذ في الانكماش فإن الزراعة لا تزال تعد القطاع الأكبر في اقتصاد لاو، إذ تسهم بنسبة ٤٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦ وتستخدم نحو ٨٠ في المائة من القوة العاملة. وتستند جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية غير الساحلية والتي أصبحت بصورة متزايدة موصولة براً، في الحدود مع كمبوديا والصين وميانمار وتايلند وفيت نام، ومعظم هؤلاء الجيران ينمون سريعاً.

وتعتبر أيضاً جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أحد أكثر البلدان تنوعاً عرقياً في العالم، مع وجود ٤٩ مجموعة عرقية رسمية تشمل نحو ٢٠٠ مجموعة عرقية فرعية. ويمكن تقسيم السكان إلى أربع فئات عرقية عريضة: لاو - تاي، ومون - خمير، وهونغ - إيو مين، وصينية - تبتية. وفي حين تسهم مجموعة اللغات المتنوعة التي تتحدث بها الجماعات العرقية المختلفة في إثراء التنوع اللغوي في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، فإنها تجعل أيضاً مهمة إشراك هذه الجماعات في التنمية الوطنية أكثر تعقيداً. وفي حين أن معظم غير المنتمين لفئة اللاو - تاي يعيشون في المناطق المرتفعة، فإن هناك تفاوتاً كبيراً في الأحوال المعيشية الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية، والتنوع الثقافي الذي يوفر أبعاداً إضافية لمهمة خفض حدة الفقر التي تشكل تحدياً بالفعل وتدفع ببلد قائم على اقتصاد الكفاف وذي دخل منخفض إلى الخروج من فئة أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠.

وأدى الأخذ بـ "الآلية الاقتصادية الجديدة" في عام ١٩٨٦ إلى أن يبدأ البلد في التحول من اقتصاد مخطط مركزياً إلى اقتصاد موجه نحو السوق. ومنذ ذلك الحين، نما الاقتصاد الوطني لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باضطراد. وفي التسعينات من القرن الماضي، نما معدل متوسط يبلغ ٦,٣ في المائة. وبلغ متوسط النمو السنوي ٦,٥ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ وبحلول عام ٢٠٠٧ بلغ ٧,٥ في المائة. ويتمثل هدف الحكومة في الإبقاء على النمو الاقتصادي السريع حتى يمكن تحسين الأحوال المعيشية لسكانه، والوفاء

(١) تقديرات عام ٢٠٠٦.

بالأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ والخروج من فئة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠.^(٢)

ويشكل الفقر حجر الزاوية لبرنامج التنمية الحكومية. ووضعت استراتيجية مؤقتة لخفض حدة الفقر في صيغتها النهائية في نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وأدجت الحكومة الاستراتيجية مع الخطة القومية الخامسة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية التي كان يجري تطبيقها في ذلك الحين لإعداد البرنامج القومي للقضاء على الفقر. وعقب إجراء مشاورات ومناقشات في الجمعية الوطنية، تم رفع مستوى البرنامج القومي للقضاء على الفقر إلى الاستراتيجية القومية للنمو والقضاء على الفقر في عام ٢٠٠٤. ووفرت الاستراتيجية الإطار لبرامج النمو المستقبلي للبلد والقضاء على الفقر، وأوردت البرامج المطلوبة للإصلاح السياسي والإنفاق العام لتأهيل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية للخروج من وضع أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠. ومع توافرها التام مع الأهداف الإنمائية للألفية، تشكل الاستراتيجية القومية جزءاً جوهرياً من الخطة القومية السادسة الحالية (٢٠٠٦-٢٠١٠).

وتلتزم حكومة لاو بقوة بتنفيذ الخطة القومية السادسة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، والتي ترمي إلى تهيئة بيئة تمكينية للنمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، واستقرار الاقتصاد الكلي. وتدعم الاستراتيجية القومية تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتتوافق مؤشرات وغايات الخطة القومية مع معظم مؤشرات وغايات الأهداف الإنمائية للألفية.

٢ - تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية

١-٢ القضاء على الفقر المدقع والجوع

يعتبر الفقر في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أقل في المناطق الحضرية عنه في المناطق البعيدة؛ وفي البلدات ذات الطرق عنها في تلك التي بدون طرق. وهو يتركز بشدة في مناطق الأراضي المرتفعة المأهولة على نطاق واسع بواسطة جماعات إثنية. ومع التسليم بهذه السمة، تدور استراتيجية حكومة لاو لخفض حدة الفقر، كما وردت في الاستراتيجية القومية والخطة القومية (٢٠٠٦-٢٠١٠) حول أولويات ٤٧ من أفقر المقاطعات فيما يتعلق بالبرامج الخاصة للحد من الفقر.

وفي ضوء الصعوبة الجغرافية وبعدها أجزاء من البلد، قدمت الاستراتيجية القومية الدعم لاستراتيجية لتنمية المناطق الفقيرة. وركز التنفيذ على ٤٧ مقاطعة ذات أولوية من بين

(٢) انظر الضميمة للاطلاع على معايير التأهل للحصول على وضع أقل البلدان نموا.

١٤٢ مقاطعة، جرى تحديدها استناداً إلى مجموعة من المؤشرات على مستوى الأسر المعيشية والقرى والمقاطعات^(٣). وفي وقت لاحق جرى تمديدها إلى ٢٥ مقاطعة فقيرة أخرى^(٤). واستخدمت الحكومة جزءاً من استراتيجيتها للتنمية الريفية وتخفيف حدة الفقر وإعادة توطين أو نقل المجتمعات المحلية البعيدة لمتابعة تنفيذ أهداف متعددة مثل خفض زراعة التراحيل، واستئصال زراعة الأفيون، وتقديم الخدمات الاجتماعية، وتعزيز التكامل الثقافي وبناء الأمة.

وكنتيجة للالتزام القوي للحكومة والمناخين الدوليين، جرى خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة تسجيل رقم قياسي ملحوظ للقضاء على الفقر. وانخفض الفقر في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بشكل مطرد من ٤٦ في المائة إلى ٣٣ في المائة خلال العقد من ١٩٩٣/١٩٩٢ إلى ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وبلغ ٢٨,٧ في المائة بحلول عام ٢٠٠٦. وبهذا المعدل من التقدم، فإن البلد في طريقه إلى تحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في خفض معدل الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وانخفض الفقر الغذائي بصورة أسرع من الفقر الكلي في الفترة الواقعة بين ١٩٩٣/١٩٩٢ و ٢٠٠٣/٢٠٠٢، وانخفض متوسط عدد الأشهر بدون أرز كاف في القرى في الفترة الواقعة بين ١٩٩٧/١٩٩٨ و ٢٠٠٣/٢٠٠٢.

التحديات الرئيسية

يبد أنه ما برح هناك بعض التحديات التي يتعين التصدي لها. فسوء التغذية ما برح مشكلة معترفاً بها في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وما فتئ انتشار سوء التغذية بين الأطفال مدعاة للقلق مع إحراز بعض التحسن منذ عام ١٩٩٠. وتدل التقديرات على أنه رغم بذل جهود كبيرة، فإن ٣٨ في المائة من الأطفال الذين دون سن الخامسة يعانون من نقص الوزن. وسوء التغذية المزمن أو توقف النمو ما برح مشكلة في لاوس (حيث يصيب ٤١ في المائة من الأطفال الذين دون سن الخامسة) ويتطلب اهتماماً عاجلاً من قبل الحكومة والمجتمع الدولي، على حد سواء.

ورغم أن جزءاً كبيراً من النمو خلال العقد الماضيين ناجم عن القطاع غير الزراعي، فإن الهيكل الإجمالي للبيد العاملة لم يتغير إلا قليلاً. فأكثر من ٨٠ في المائة من

(٣) وعلى سبيل المثال، تشمل مؤشرات الأسر المعيشية الدخل ومدى كفاية الغذاء والملابس والسكن والالتحاق بالمدرسة والرعاية الصحية.

(٤) جرى تحديد هذه المقاطعات استناداً إلى مجموعة من المؤشرات على مستوى الأسر المعيشية والقرى والمقاطعات للاحتياجات الأساسية الدنيا التي تشمل الدخل ومدى كفاية الغذاء والملابس والسكن والالتحاق بالمدرسة والرعاية الصحية.

العمال لا يزالون يعملون في الزراعة الموجهة نحو تأمين القوات والأنشطة المتصلة بها. وكان أثر النمو المرتفع والمستدام في اليد العاملة ضئيلا خلال السنوات الأخيرة (وبخاصة في القطاعات الزراعية والقطاعات الحضرية غير المحمية)، حيث تدني المهارات واعتلال الصحة واسع الانتشار.

الدرس المستفاد: الاستمرار في الحد من الفقر في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يتطلب تركيزا قويا على الزراعة المستدامة، والعمالة الريفية وتوليد الدخل، وتعزيز سبل معيشة بديلة، وتطوير متواصل في الهياكل الأساسية الريفية. ففي عام ٢٠٠٣، ما برحت الزراعة تسهم بحوالي نصف مجموع الناتج المحلي الإجمالي وتوفر فرص العمل لـ ٨٠ في المائة من اليد العاملة. وخلال العقد الماضي، كان متوسط معدل النمو الزراعي ٥ في المائة سنويا تقريبا وكان من أهم الدوافع في الحد من الفقر في الأرياف. ففرص الدخل الريفي من غير المزارع محدودة وأهمية الزراعة بالنسبة للأسر الريفية عالية.

وللاستمرار في الحد من الفقر، تحتاج جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى نسبة عمالة أعلى، ومعدلات أجور أعلى بالنسبة للعمال غير المهرة. ولدى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إمكانية أن تشهد معدلات عالية في النمو الزراعي المستدام التي تعد مسألة رئيسية بالنسبة للاستمرار في الحد من الفقر في الأرياف، واستهداف معدل سنوي نسبته ٥-٦ في المائة في العقد القادم هو أمر معقول. وسينطوي تحقيق هذا على الانتقال من الاعتماد في الماضي على النمو الواسع النطاق إلى مستقبل يزداد فيه الاعتماد على مصادر نمو كثيفة.

٢-٢ التعليم

”التعليم هو ركن هام في استراتيجية الحكومة للقضاء على الفقر“

يُعد التعليم من بين القطاعات الأفضّل أداءً في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية كما يتبين ذلك في التقدم المستمر المحرز عبر جميع المؤشرات الرئيسية. فقد ارتفعت معدلات التسجيل الصافية في المدارس الابتدائية من ٥٨ في المائة بين الأطفال الذين هم في سن الدراسة الابتدائية في عام ١٩٩١ إلى ٨٤ في المائة في عام ٢٠٠٥. بيد أن التقدم المحرز في استبقاء التلاميذ في المرحلة الابتدائية بطيء، مثل البلدان الأخرى التي هي في مستوى مماثل من التنمية البشرية. وقد ارتفع معدل إتمام المرحلة الابتدائية بنسبة تزيد عن ١ في المائة بقليل خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٣. وبهذا المعدل، يبدو أحد الأهداف الإنمائية للألفية بعيد المنال.

وقد ازدادت معدلات الملمين بالقراءة والكتابة على نطاق البلد، كما تحسنت المقاطعات ذات الأولوية أكثر من المعدل الوسطي في البلد. أما في سن المرحلة الابتدائية (التعليم الأساسي)، فقد تضاعفت تقريبا نسبة الملمين بالقراءة والكتابة من ٣١ في المائة حتى ٥٨ في المائة. أما الزيادة في فئات سن المرحلة الثانوية فقد كانت أكثر تواضعا.

وتُعزى التحسينات التي طرأت على التعليم خلال العقد الماضي إلى النمو الاقتصادي وإلى سياسة الحكومة وتدخّلها في آن معا. فالخطة القومية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية (٢٠٠٦-٢٠١٠) قد جعلت التعليم أحد الأركان الأربعة في استراتيجية الحد من الفقر. وتنمية الموارد البشرية لتلبية مطالب التطور الاجتماعي - الاقتصادي في البلد وبذا الحد من الفقر هو هدف هام من أهداف الخطة القومية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. فهذه الخطة تقدم أهدافا مفصلة من أجل الفترة وتواصل تحديد ثلاثة "أركان" لتطوير التعليم في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (وهذا ما يشبه الخطة السابقة): '١' المساواة في التعليم والحصول عليه؛ '٢' الجودة والجدوى؛ '٣' تعزيز الإدارة والتنظيم. كما تم الإعراب عن الالتزام بتصميم "نهج شامل ومتوازن ومتناغم على نطاق القطاع".

فحكومة لاو ملتزمة بأن تصبح بلدا من بلدان "مبادرة المسار السريع". ومبادرة المسار السريع هي مبادرة شراكة عالمية بين البلدان المانحة والبلدان النامية لضمان التقدم المتسارع للبلدان النامية نحو تحقيق توفير التعليم الابتدائي للجميع حتى عام ٢٠١٥. وتقوم مبادرة المسار السريع على الالتزام المتبادل حيث تمنح البلدان الشريكة التعليم الابتدائي الأولوية عن طريق وضع خطط تعليم وطنية شاملة ويقدم شركاء التنمية المساعدة التقنية والمالية المنسقة الإضافية بطريقة شفافة يمكن التنبؤ بها. وتُنقذ مبادرة المسار السريع على المستوى القطري من خلال برامج تملكها البلدان وتسمح لشركاء التنمية بتقديم مقادير متزايدة من المعونات بشكل أكثر فعالية عن طريق القنوات القائمة.

وقد قامت وزارة التعليم مؤخرا بإجراء تقييم منتصف العقد لتوفير التعليم للجميع الذي استعرض وقّيم التقدم الذي أحرزته جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية نحو بلوغ أهداف توفير التعليم للجميع المتفق عليها في المنتدى العالمي للتعليم المعقود في داكار في عام ٢٠٠٠. وتوفير التعليم للجميع هو الوسيلة الرئيسية لتوسيع إمكانية الحصول على التعليم الابتدائي والإعدادي ومحو الأمية بين الكبار والمعترف بها بهذا الوصف في الخطة القومية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وتتجلى في أهداف خطة العمل القومية لتوفير التعليم للجميع أهداف الخطة القومية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية وستحقق عن طريق توحيد ثلاث

مهام رئيسية، هي: '١' المساواة في الحصول على التعليم؛ '٢' تحسين الجودة والجدوى؛ '٣' تعزيز إدارة التعليم.

وبالنظر إلى التزام وزارة التعليم بتوفير التعليم للجميع وبمبادرة المسار السريع، فهي تقوم، بمساعدة تقنية من مصرف التنمية الآسيوي والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، بإنشاء إطار لتطوير قطاع التعليم مدته عشر سنوات وذلك بين عامي ٢٠٠٨-٢٠١٨. وسيستدعي إنشاء إطار لتطوير قطاع التعليم القيام بعمليات تقييم للتوسع المسقط في مراحل التعليم الابتدائية والإعدادية والثانوية، والتدريب التقني والمهني، ومراحل التعليم غير الرسمي والتعليم العالي، والأثر الذي سترتب على هذا التوسع في الطلب على المرافق المادية، والمعلمين، والكتب المدرسية، ومواد التعليم، والقدرة المؤسسية والإدارية. وسيتمن هذا الإطار من القيام بما يلي: '١' الإسقاط الشامل للاحتياجات من موارد قطاع التعليم؛ '٢' المساعدات الخارجية المركزة والأفضل تنسيقاً؛ (٣) تطوير القطاع بشكل أكثر توازناً.

كما سيضع إطار تطوير قطاع التعليم الأولويات كي تقابل توفر الموارد. وستمكن هذه العملية من وضع خطط سنوية محددة التكاليف تحظى بالأولوية، هي من متطلبات خطة العمل القطرية لإعلان فينتيان. وسيتم تخطيط الميزانية على أساس المتطلبات الدنيا لتكاليف كل وحدة وكل طالب في جميع المراحل والنظم وسيعزز آلية القطاع لإدارة الميزانية وذلك وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في إعلان فينتيان.

وقد وضعت حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بعض حوافز السياسات لصالح الفقراء وذلك لتشجيع المعلمين على التعليم في المناطق الريفية والمناطق النائية وفي المدارس المتعددة الصفوف.

التحديات الرئيسية

يتطلب التزام الحكومة بتحقيق أهداف التسجيل ومحو الأمية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية توسيع خدمات التعليم كي تصل إلى أكثر العناصر المحرومة وتختلف في الشرائح السكانية وإزالة الحواجز التي تميز على أساس الموقع أو نوع الجنس أو الخلفية الإثنية أو الثروة.

فمخصصات الميزانية غير كافية حالياً لتلبية احتياجات القطاع والاستمرار في إصلاح الإدارة العامة جوهرية إن كان للأهداف الإنمائية أن تتحقق. ونسبة الميزانية الوطنية المخصصة للتعليم منخفضة نسبياً. فالنفقات العامة على التعليم في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هبطت مع الأزمة المالية الآسيوية في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨. وبحلول

الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ عادت المستويات إلى وضعها في عام ١٩٩٥ تقريبا، سواء بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي أو كنسبة من الإنفاق العام الإجمالي. ويعود هذا الانتعاش إلى حد كبير إلى المدخلات المقدمة من شركاء التنمية ولا ينطوي على أي تحسن في نصيب التمويل المحلي أو في نسبة ميزانية الاستثمار المتكررة.

واعتبارا من الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، أسهمت الأموال الأجنبية بنسبة ٩٠ في المائة من الاستثمارات في التعليم. وحوالي ٦٠ في المائة من ميزانية التعليم الإجمالية كانت تمول من الخارج في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. أما نسبة الاستثمارات الأجنبية إلى نفقات الميزانية المتكررة فهي في انخفاض. وتمثل أثر هذا الانخفاض في أن المدارس ستبنى بدون ميزانية التشغيل اللازمة لدفع مرتبات المعلمين، أو شراء الكتب المدرسية أو الموارد الأخرى، والقيام بالصيانة العامة.

وتنطوي المعدلات الوسطية الوطنية على فوارق عبر المناطق والجماعات الإثنية، وغالبا ما تكون الأقاليم ذات معدلات التسجيل المنخفضة هي الأقاليم ذات النسبة العالية من الأطفال الريفيين والفقراء وأطفال الجماعات الإثنية المختلفة.

الدرس المستفاد: رفع معدلي التسجيل ومحو الأمية هو عادة التدخلات السياسية

الأولى لأية حكومة. ففي حين أن التقدم المحرز بصدد هذين المؤشرين مرضٍ حتى الآن، فإن الوصول إلى نسبة ١٥-٢٠ في المائة من السكان يتسم بالصعوبة على الدوام ويتطلب جهودا وموارد إضافية. ومن المهم أيضا ضمان أن تعمل الحكومة على تحقيق هدي التسجيل ومحو الأمية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية على نحو يستفيد منه جميع الناس بغض النظر عن موقعهم، أو جنسهم، أو جماعتهم الإثنية، أو ثروتهم. والحاجة تدعو إلى القيام بإصلاح فعال لإدارة النفقات العامة بقصد تخصيص موارد وهياكل أساسية كافية عبر المقاطعات، ومن أجل جميع الطلاب لإتمام التعليم الابتدائي والإعدادي وتحسين جودة التعليم، وإنشاء مجموعة من المعلمين المدربين، وتحسين المناهج الدراسية لبناء قدراتها من الموارد البشرية وإتاحة فرص التعليم للجميع. وتدعو الحاجة إلى بذل جهود خاصة لتوسيع نطاق فوائد التعليم كي تصل إلى الأفراد الذين لا يحصلون على التعليم الأساسي بشكل كافٍ. كما تدعو الحاجة إلى الجمع بين تحسين في معدلات التسجيل وتحسين في تدريب المعلمين لضمان أساليب حديثة في علوم التعليم واللغات والتكنولوجيا.

الحد من وفيات الأطفال

على الصعيد الوطني تتحسن مؤشرات وفيات الأطفال في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بصورة مرضية. فقد انخفض معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة من ١٧٠ إلى ٩٨، كما انخفض معدل الوفيات بين الرضع من ١٠٤ إلى ٧٠ لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٥. وبهذا المعدل، تبدو المعدلات المستهدفة للوفيات في الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ في المتناول، وذلك على الرغم من أن معدلات الوفيات في المناطق الريفية، ولا سيما في أبعد المناطق، أعلى بكثير مما هي عليه في المناطق الحضرية.

والتقدم المحرز في مؤشرات الوفيات لا يقابله تقدم ثابت مساوٍ في تحصين الأطفال الذين هم في عامهم الأول ضد مرض الحصبة. فحتى عام ٢٠٠٧، ظلت نسبة الأطفال المحصنين ضد الحصبة ثابتة على وجه التقريب، وتبلغ حوالي ٦٩ في المائة. وفي حين أن حملة التحصين ضد الحصبة التي جرت مؤخراً قد تجاوزت نسبة ٩٥ في المائة من الفئة المستهدفة بسبب التعبئة المنسقة للدعم السياسي الرفيع المستوى والموارد، فإن التحدي يتمثل حالياً في إجراء التعديلات الدستورية الضرورية للحفاظ على هذا النجاح خلال السنوات القادمة.

وثمة سبب يدعو إلى القلق وهو سوء تغذية الأطفال. فالتغذية غير الكافية تجعل الأطفال أكثر عرضة للأمراض المعدية كالمالاريا وحمى الضنك، والتهابات الجهاز التنفسي الحادة، والإسهال، والأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتحصين كالحصبة والتهاب السحايا، وذلك بالنسبة إلى الأطفال الذين لا تصلهم حملات التحصين. وكذا هو الحال، بالنسبة إلى الأطفال الذين لا تصلهم خدمات رعاية صحة الطفل الأساسية فهم أكثر تعرضاً لسوء التغذية. أما سبب انخفاض معدل الوفيات بين الأطفال في الوقت ذاته فقد يكون بسبب ازدياد الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية كمجموعات الأدوية القروية، والمتطوعين الصحيين القرويين، وخدمات التوعية الطبية والوقائية، وسهولة الحصول على المضادات الحيوية.

وللحصول على منظور شامل لحالة صحة الأطفال في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، من المهم النظر إلى التقدم المحرز في معدلات وفيات الأطفال الإجمالية في ضوء التقدم المحرز في المؤشرات المترابطة، كالتحصين، والتغذية، والحصول على الخدمات الصحية. وسيساعد هذا في استنباط التدخلات المناسبة لتثبيت هذا الاتجاه الإيجابي.

الدرس المستفاد: معظم وفيات الأطفال تسببها ظروف ما قبل الولادة والأمراض المعدية، ولا سيما الملاريا والتهابات الجهاز التنفسي الحادة، والإسهال، والأوبئة كحمى الضنك، أو الحصبة، والتهاب السحايا. ولمعالجة هذا الموقف، يتعين على الحكومة أن تتصدى لبعض المشاكل الأكثر صعوبة، كضمان حصول الجميع على الرعاية الصحية الجيدة، ولا سيما القابلات الماهرات، ومكافحة سوء التغذية، وزيادة تغطية التحصين واستمراره.

تحسن حالة الوفيات النفاسية

من المعترف به على نطاق واسع أنه للحد من الوفيات النفاسية، لا بد أن يكون بإمكان النساء أن يصلن إلى خدمات صحة إنجابية على نطاق أوسع، خاصة تنظيم الأسرة ومساعدة ذوي المهارات عند الولادة والوصول إلى رعاية التوليد في الحالات الطارئة ورعاية المواليد الجدد لإدارة التعقيدات.

ويصعب تقدير معدل الوفيات النفاسية بدقة، دون نظام قوي لتسجيل الحياة المدنية من ولادات ووفيات، بقدر ما يصعب الحد منه في فترة زمنية قصيرة. ويبدو، وفقاً لما كشفه التعدادان السكانيان لعامين ١٩٩٥ و ٢٠٠٥، أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أحرزت تقدماً في الحد من الوفيات النفاسية إذ انخفض عددها من ٦٥٠ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في عام ١٩٩٥ إلى ٤٠٥ في عام ٢٠٠٥. ونظراً للصعوبات الملازمة لتقدير معدل الوفيات النفاسية، من المتوقع ألا يكون تقدير الحكومة متماشياً مع التقدير البالغ ٦٦٠ العالمي مع هامش للشك يتراوح بين ١٩٠ و ٦٠٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠. وبغض النظر عن التقدم المقدر، فإن هذا المعدل من أعلى معدلات الوفيات النفاسية في المنطقة، ومن غير المؤكد أن تستطيع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية نظراً لمستويات الاستثمار الحالية لضمان صحة الأم.

ولا يتأتى الحد من الوفيات النفاسية بشكل منعزل. ولكنه بالأحرى يتوقف على عدد من العوامل المعقدة، ويتطلب تقييم التقدم المحرز بشأن الوفيات النفاسية استعراضاً لهذه العوامل. وبالمثل فإن معدل الوفيات النفاسية لا يقيس صحة الأم لأن وراء كل امرأة تتوفى بسبب تعقيدات خلال الحمل أو الولادة، هناك ٢٠ امرأة يبقين على قيد الحياة ولكنهن يعانين من سوء الصحة أو الإعاقة.

وتحدث معظم الوفيات المتصلة بالحمل قرب وقت الولادة، أو مباشرة بعد انتهائها. وستؤدي زيادة نسبة الولادات بحضور موظفين صحيين مهرة وتوافر قدرات الإحالة إلى

رعاية التوليد في الحالات الطارئة ورعاية المواليد إلى انخفاض ملموس في الوفيات النفاسية والوفيات في فترة ما قبل الولادة. وزاد مؤشر الأهداف الإنمائية للألفية بشأن نسبة الولادات بحضور أخصائين صحيين مهرة في مجال الولادة بأقل من ٥ نقاط مئوية بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٥. ويُقاس الوصول العالمي إلى الصحة الإنجابية بمؤشرات عن الوصول إلى وسائل منع الحمل واستخدامها، والرعاية السابقة للولادة، وخصوبة المراهقين. وبينما حصل تقدم هام في الوصول إلى وسائل منع الحمل واستخدامها، فإن النسبة المئوية من الولادات للنساء اللاتي يتلقين الرعاية السابقة للولادة لا تزال منخفضة بنسبة تساوي ٢٨,٥ في المائة (الدراسة الاستقصائية للصحة الإنجابية في لاو لعام ٢٠٠٥). ولا يزال الزواج والحمل في سن مبكر هما القاعدة في المناطق الريفية حيث لا يمكن الوصول إلى خدمات إنقاذ الأرواح في حالة التعقيدات المتصلة بالحمل إلا بشكل محدود.

الدرس المستفاد

تشمل التدخلات الرئيسية ذات الأولوية تنظيم الأسرة للحد من حالات الحمل غير المرغوبة، وحضور قابلات ماهرات عند الولادة، والوصول إلى رعاية التوليد في الحالات الطارئة، ورعاية المواليد. ولن تكون هذه التدخلات فعالة إلا إذا وصلت إلى النساء في المجتمعات المحلية الريفية والنائية. ويكتسي تحسين الحالة الصحية للسكان أولوية محورية في الخطة القومية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد تحققت بعض الإنجازات المدهشة إلى جانب التقدم المحدود في بعض المجالات الرئيسية. ومن النتائج الملحوظة انخفاض معدل الخصوبة حسب الأعمار بنسبة ٢٥ في المائة وتضاعف معدل انتشار وسائل منع الحمل من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٥. ومن جهة أخرى، توحى الزيادة البطيئة في عدد الولادات بمساعدة قابلات ماهرات وتوافر رعاية التوليد في الحالات الطارئة ورعاية المواليد بشكل محدود بوجود مواطن ضعف في تقديم الخدمة الصحية من شأنها أن تهدد التقدم المحرز فيما يتعلق بمعدل الوفيات النفاسية في المستقبل. ولزيادة استعمال الخدمات الصحية وتقديم الرعاية الصحية الإنجابية اللازمة لتحسين صحة الأم والمولود، لا بد من الاستثمار في التدريب وبناء القدرات للأخصائيين الصحيين، خاصة القابلات الماهرات. وينبغي أن تفي النظم الصحية بأدنى المعايير من ناحية الموارد البشرية والهياكل الأساسية واللوازم والإدارة. وبالتالي، هناك حاجة إلى زيادة نفقات الميزانية المتكررة للقطاع الصحي، بما فيها الصحة الإنجابية، وينبغي توجيه ما يكفي من الإيرادات إلى قطاع الصحة بوجه عام.

مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (متلازمة نقص المناعة المكتسب الإيدز) والملاريا وأمراض أخرى

لا يزال انتشار الفيروس بين عامة السكان منخفضاً في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ولكنه يختلف اختلافاً ملموساً باختلاف الفئات المعرضة للخطر والمواقع. ولئن كان هناك وعي كبير بانتقال المرض، فإنه لا تزال ثمة ثغرة بين الوعي والسلوك المرغوب. ولا تستعمل الرفالات استعمالاً صحيحاً ومتسقاً إلا بنسبة منخفضة ولا تزال مستويات الأمراض المنقولة عن طريق الجنس عالية بين النساء العاملات في الخدمة المنزلية. وبما أن لاو محاطة ببلدان ذات انتشار واسع لفيروس نقص المناعة البشرية، وبما أنها تعرف زيادة في تنقل سكانها الذين هم في سن العمل داخل حدودها وعبرها، فإن تهديد اتساع رقعة وباء الفيروس في البلد يظل حقيقياً.

وهناك نسبة كبيرة من سكان لاو معرضة للملاريا، وقد شهدت أوائل تسعينات القرن الماضي زيادة في معدل الاعتلال. ومنذ ذلك الحين، كان هناك انخفاض ملموس قد يكون ناتجاً إلى حد كبير عن الزيادة في عدد الأشخاص الذين ينامون تحت الناموسيات المعالجة بمبيد الحشرات. وانخفض معدل الوفيات من الملاريا من ٩ لكل ١٠٠ ٠٠٠ في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٤ في عام ٢٠٠٦. ولا يزال يتعين قطع شوط كبير لتحقيق غاية الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أُحرز تقدم كبير في كشف حالات السل ويبدو أن غاية الأهداف الإنمائية للألفية تحققت بحلول عام ٢٠٠٥.

وتتطلب مكافحة الملاريا والسل على أساس مستمر عقاقير جديدة لمكافحة طفيليات الملاريا التي أصبحت تقاوم العقاقير، ونظراً لظهور سلالات جديدة من السل تقاوم العقاقير المتعددة ومرتبطة أيضاً بعدوى الفيروس.

ونقح البرنامج الوطني لمكافحة الملاريا سياساته العلاجية في عام ٢٠٠٤ لإضافة العلاج المركب المكون أساساً من مادة أرتيميسينين بوصفه خط العلاج الأول للملاريا غير المعقدة. ولا يبدو حالياً من رصد الإنذار الروتيني لمقاومة العقاقير أنه لا توجد أي مقاومة للعلاج المركب في لاو.

الدرس المستفاد

بينما ستبقى الأولوية في جمهورية لاو الديمقراطية هي منع إصابات جديدة بالفيروس، فإن هناك حاجة إلى رفع مستوى خدمات الرعاية والدعم، بما فيها العلاج المضاد للفيروسات العكوسة. ولا بد من توسيع مجموعة الخدمات الكاملة وضمان استمرارها بين المجموعات السكانية المستهدفة المناسبة. ولا بد لدوائر نقل الدم من ضمان مضاهاة فصائل الدم بشكل صحيح، واتباع المبادئ التوجيهية المناسبة في نقل الدم ومشتقاته. وهناك حاجة إلى المضي في مكافحة الملاريا والسل بشكل مستمر. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى زيادة تنوع التمويل ودعم المانحين لمكافحة السل والملاريا. وتقتضي مكافحة طفيليات الملاريا عقاقير جديدة لأنها أصبحت أكثر مقاومة لأنواع العلاج التقليدي. وهناك حاجة إلى توسيع نطاق تيسر الناموسيات المعالجة بمبيد الحشرات من خلال التوزيع الحكومي والتسويق الاجتماعي على السواء. وينبغي بذل جهود لتعزيز مراقبة الملاريا عبر الحدود. كما أن هناك حاجة إلى كشف الملاريا في وقت مبكر ومعالجتها معالجة فعالة عن طريق نهج رعاية صحية أولية شاملة. وتكتسي مشاركة المجتمع أيضاً أهمية حاسمة لضمان الكشف المبكر عن المرض.

٢-٤ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

من الضروري، لتحقيق المساواة بين الجنسين، وضع تمكين المرأة في صميم الخطط الإنمائية الوطنية. ويشمل ذلك ضمان تمتع النساء والفتيات بمجموعة من القدرات الإنسانية الأساسية التي تقاس بمؤشرات تتعلق بالتعليم والصحة والتغذية؛ وتوافر فرص متكافئة تسمح لهن باستعمال قدراتهن الأساسية أو تطبيقها، بما في ذلك في العمل بأجر في غير القطاع الزراعي والتمثيل السياسي؛ وكونهن أقل ضعفاً أمام العنف وإساءة المعاملة. وقد انعكس ذلك بوضوح في التزام حكومة لاو بتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة المعبر عنه كأولوية في الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٦-٢٠١٠). وتقوم الاستراتيجية الجنسانية، الرامية إلى الحد من الفقر، على الدور المهم الذي تضطلع به نساء لاو في المجتمع. ومن الضروري أن تشارك المرأة، خاصة المرأة الفقيرة والمنتمة لجماعات إثنية، مشاركة فعالة لكي يحقق البلد هدفي الحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة.

ويوفر دستور جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قاعدة أساسية للمساواة بين الجنسين إذ ينص على أن كل مواطني لاو متساوين أمام القانون بغض النظر عن نوع الجنس والوضع الاجتماعي والمعتقدات والنشاط العرقي وأن مواطني لاو يتمتعون بحقوق متساوية في الميدان السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي وفي الشؤون الأسرية. ويوفر الإطار الوطني الحالي، المكون من الدستور (المادتان ٢٢ و ٢٤)، وقوانين مختلفة مثل القانون المتعلق بتنمية قدرات المرأة وحمايتها (٢٠٠٣)، ومؤسسات من قبيل اتحاد النساء في لاو، ولجنة لاو للنهوض بالمرأة، بيئة مواتية لتحقيق المساواة بين الجنسين في البلد. وعلاوة على ذلك، صدقت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على اتفاقيات دولية مختلفة، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية عام ١٩٨١)، ومنهاج عمل بيجين (١٩٩٥). وتلتزم الحكومة أيضاً بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، التي تشمل المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة.

ووفقاً لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أحرزت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تقدماً مطرداً نحو المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز بإصلاح التشريعات والسياسات المتعلقة بالقضايا الجنسانية. وأدى التزام الحكومة بتنفيذ الاتفاقية إلى إنشاء لجنة النهوض بالمرأة في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ واعتماد الجمعية الوطنية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ لقانون تنمية قدرات المرأة وحمايتها. وبدأت عدة وزارات، بقيادة هذه اللجنة، تعمم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطتها، بينما يقوم بعضها حالياً بإنشاء أفرقة للاضطلاع بالعملية. وعملاً بتوجيهات حكومية، أنشئت لجان فرعية للنهوض بالمرأة في وحدات داخل الوزارات والمنظمات المماثلة، وكذلك في المقاطعات بغية ضمان جانب عملي أكبر في تنفيذ تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

وعلاوة على ذلك، تهدف الخطة القومية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (٢٠٠٦-٢٠١٠) إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع مجالات المجتمع. ويأتي ذلك اعترافاً بأن جمهورية لاو الديمقراطية لن تتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية الاجتماعية - الاقتصادية دون مشاركة نشيطة من كل النساء، وبوجه خاص الفقيرات منهن والمنتديات إلى أقليات إثنية ولغوية. وتسلم الخطة القومية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بأن نوع الجنس مسألة مترابطة مع مجالات أخرى ذات أولوية ومن ثم أن من الحاسم إشراك المرأة في اتخاذ القرارات المحلية، ومراعاة احتياجاتها عند وضع البرامج والخطط، ودعم الأنشطة الاقتصادية للفقيرات، وتحسين وصولهن إلى الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والموارد الإنتاجية، مثلاً الخدمات الإرشادية).

وتقدم الخطة القومية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية أيضاً معلومات مفصلة عن عدة استراتيجيات لتحسين الفوارق الجنسانية في التعليم. ومن بين هذه الاستراتيجيات توظيف معلمات من مجموعات إثنية، وتقديم حوافز للفتيات ليذهبن إلى المدرسة، وإدراج صفوف ابتدائية وثانوية في البرنامج لتشجيع الحضور المدرسي، وبناء مهاجع للفتيات اللاتي يعشن في أماكن من البعد بحيث لا يستطعن السفر يومياً إلى المدرسة وتوفير التعليم عن بعد ودورات انتقالية لتمكين الطالبات من دخول المدارس المهنية والتقنية. وتقوم الإدارة العامة وسلطة الخدمة المدنية حالياً بوضع مدونة لقواعد السلوك في الخدمة المدنية ستعالج التمييز في الخدمة المدنية وتضع أسساً للجوء المتضررين إلى المحاكم.

وهناك تفاوت في ما أُنجز في القضاء على الفوارق الجنسانية. وفي التعليم، كان التقدم بطيئاً. فنسبة الالتحاق عند الفتيات أقل منها عند الفتيان في جميع المستويات، وتنخفض هذه الحصة إلى أدنى من ذلك في مستويات التعليم العالي. وارتفع عدد الفتيات لكل ١٠٠ فتى في التعليم الابتدائي من ٧٧ في عام ١٩٩١ إلى ٨٦ في عام ٢٠٠٦. وخلال الفترة نفسها، تحسنت مؤشرات التعليم الإعدادي من ٦٦ إلى ٧٨ في المائة، والتعليم الثانوي من ٥٦ إلى ٧٤ في المائة، والتعليم الجامعي من ٤٩ إلى ٦٢ في المائة. وتؤثر المستويات التعليمية المنخفضة للفتيات سلباً على آفاق عمل المرأة بأجر في غير القطاع الزراعي. وخلال فترة العشر سنوات (١٩٩٥-٢٠٠٥) التي تتوافر بشأنها البيانات، زادت حصة المرأة من العمل بأجر بأقل من نقطة مئوية واحدة في السنة، أي ما يقرب من المعدل الذي قلصت به الفتيات فجوة الالتحاق بالمدارس. ونظراً للوتيرة البطيئة جداً التي يتم بها سد الفجوة القائمة بين الجنسين، فإن تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية الرامية إلى القضاء على الفوارق بين الجنسين على جميع مستويات التعليم بحلول عام ٢٠١٥ يبدو طموحاً. غير أن الصورة تختلف عندما يتعلق الأمر بالتمثيل السياسي للمرأة. فقد زادت نسبة عضوات الجمعية الوطنية بشكل ملموس، من ٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٦، وهي من أكبر النسب في المنطقة. ومن الواضح، مع وجود ثلاث وزيرات في الحكومة وكذلك نائبة وزير وخمس وظائف مماثلة تشغلها نساء، أن هناك تقدماً.

التحديات الرئيسية

على الرغم من حدوث تحسن شامل على الصعيد الوطني في مؤشرات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فإن التحدي يكمن في تحديد أسباب التفاوتات الكبيرة القائمة بين المناطق الحضرية والريفية وبين مختلف الفئات الإثنية ومعالجتها.

وفي حين أن إنشاء اللجنة القومية للنهوض بالمرأة، ودعم الحكومة لإنشاء لجان فرعية في إطار الوزارات والأقاليم تعتبر خطوة إيجابية للغاية، فإنه من المسلم به على نطاق واسع في

الوقت الحالي، أن هذه المنظمات تنقصها القدرة الحيوية على الاضطلاع بولاياتها. وبهدف كفاءة قدرة هذه المنظمات على تقديم الدعم المطلوب إلى الحكومة في مجال السياسة الجنسانية والعمل الاستراتيجي من أجل النهوض بالمرأة، فإنه من اللازم الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات. ويلزم أيضا استعراض النفقات العامة والصلة بين الإصلاح والسياسات والبرامج ذات الحساسية بالنسبة لنوع الجنس. ويتعين أن يؤدي إصلاح نظام الإنفاق العام إلى استثمارات أكثر ملاءمة في مجال التعليم ورصد مخصصات أكبر في الميزانية لمعالجة التفاوتات بين الجنسين وبناء قدرة المؤسسات مثل لجنة لاو القومية للنهوض بالمرأة.

وعلى الرغم من زيادة عضوات الجمعية الوطنية، هناك حاجة مستمرة إلى تحسين مهارتهن وقدراتهن بطريقة منهجية بصورة أكبر بهدف تمكينهن من المشاركة بصورة كاملة وتعزيز دورهن. وهناك أيضا حاجة إلى العمل مع جميع أعضاء الجمعية الوطنية، للتركيز على أدوار الجنسين وتأثيرات التشريعات المتعلقة بالمرأة وتزويد الأعضاء بالمهارات والمعارف المناسبة حتى يمكن طرح التشريعات والتأثيرات المحتملة لها للمداولة والمناقشة. وهناك حاجة إلى تهيئة الظروف التي يمكن فيها للمرأة المشاركة بصورة أفضل في عملية وضع السياسات والقرارات على جميع المستويات، وزيادة تقاسم المسؤوليات في مختلف القطاعات.

الدرس المستفاد: يتطلب تحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين فهم أفضل على جميع المستويات للديناميات التي تعمل على الإبقاء على التفاوتات بين الجنسين و/أو إيجادها؛ ووضع السياسات والاستراتيجيات واتخاذ الإجراءات المستهدفة وإبلاء الأولوية للإنفاق العام من جديد. ويتطلب هذا بدوره قيادة ملتزمة وإرادة سياسية. ونظرا لأن عدم المساواة بين الجنسين متأصلة بعمق في مواقف راسخة، ومؤسسات اجتماعية وقوى السوق، فإن الالتزام السياسي على أعلى مستوى قومي يعتبر أساسيا لإرساء السياسات التي في إمكانها إطلاق التغيير الاجتماعي وتخصيص الموارد اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وتتيح لجنة لاو القومية للنهوض بالمرأة المنشأة حديثا فرصة ممتازة للحكومة لتعميم مراعاة القضايا الجنسانية عبر مختلف القطاعات. وعلى الرغم من أن الحكومة قد بدأت في جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، فإن هناك حاجة إلى زيادة متابعة جمع البيانات بشأن القضايا الجنسانية ونشرها، بهدف توعية صانعي القرارات والمجتمعات المحلية بصورة أفضل بالمشاكل التي تواجه جموع النساء.

تحتل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بموارد طبيعية متنوعة وإنتاجية وفريدة من الناحية الإيكولوجية. ويرتبط الفقر بالأحوال البيئية نظرا لأن السكان الفقراء يعتمدون بصورة غير متناسبة على البيئة ولا سيما موارد التنوع الأحيائي الزراعي، للوفاء باحتياجاتهم اليومية. وعلى سبيل المثال، تزود الغابات السكان الفقراء بالمنتجات غير الخشبية للغابات من أجل الاستهلاك والإيواء والوقود، وتعد مصدرا هاما للدخل. ويضطلع حفظ التنوع الأحيائي الزراعي واستخدامه المستدام بدور هام في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لتحقيق الهدفين ١ و ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية نظرا لأن هناك صلة قوية بين الموارد الطبيعية والتغذية في هذا البلد.

وتتملك جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ثروة من الموارد الطبيعية: غطاء الغابات الذي يعد أكثر ارتفاعا بصورة كبيرة عنه في البلدان المحيطة بها؛ وأكبر حجم فردي من الموارد المائية المتجددة (الداخلية) في المنطقة؛ وموارد معدنية هائلة، مثل الذهب والفحم البني والنحاس. وتعد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إحدى أكثر البلدان غنى من حيث التنوع الأحيائي في المنطقة. وأتاحت الكثافة السكانية المنخفضة نسبيا والمعدل المتوسط لاستغلال الموارد الطبيعية^(٥). وبالنسبة إلى البلدان المجاورة فقد أتاحت إمكانات البقاء لموارد إحيائية هائلة سواء كانت طبيعية أو جرت تربيتها.

وعززت هذه الموارد الطبيعية النمو الاقتصادي في عصر سابق في جميع أنحاء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، واضطلعت بدور كبير في دعم سبل المعيشة الريفية وأسهمت في دعم الاقتصاد الوطني. وعلى سبيل المثال، يعمل أكثر من ٨٠ في المائة في الزراعة ومصائد الأسماك ويعتمدون بذلك، بصورة مباشرة، على قاعدة الموارد الطبيعية. وتعد الأخشاب والطاقة الكهرومائية الصادرات الأساسية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وتستأثر بثلاثي القيمة الإجمالية للصادرات. ووفقا لنشرة مراقب لاو الاقتصادي (نيسان/أبريل ٢٠٠٨) بلغ النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ٧,٥ في المائة في عام ٢٠٠٧ ومن المتوقع أن يبلغ ٧,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨.

(٥) تسجل لاو في الواقع معدلا مرتفعا للغاية لاستغلال الموارد الطبيعية متى أصبح في الإمكان الوصول إلى إحدى المناطق. وفي الواقع فإن عدم إمكانية الوصول إلى أجزاء عديدة من البلد هو الذي أدى إلى تقييد معدل استخراج الموارد الطبيعية. وخلال العقد الماضي، شهد استغلال الموارد الطبيعية تغيرا نظرا لتحسن إمكانية الوصول إلى المناطق في غياب الإدارة. ويشهد البلد تدهورا شديدا في أعداد أنواع عديدة من الحيوانات والنباتات.

وتغطي مناطق الغابات في الوقت الحالي ما يصل إلى ٢٥ في المائة من الأراضي في بعض الأقاليم الشمالية وما يصل إلى ٧٠ في المائة في بعض الأقاليم الجنوبية. ولموارد الغابات دور رئيسي في اقتصاد لاو. وفي عام ١٩٩٨، بلغت منتجات الغابات ٤٢ في المائة من حصيللة العملات الأجنبية في البلد، ولكن نصيبها تدهور إلى نحو ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٦. وتسهم الغابات في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بإسهامات أساسية في التغذية والدخل والطاقة والإيواء لـ ٨٠ في المائة من سكان لاو القاطنين في المناطق الريفية التي تعتمد على منتجات الغابات غير الخشبية للاستهلاك المعيشي ولسد أوجه النقص في الأغذية الموسمية. وتحتوي مناطق الغابات على تنوع للنظم الإيكولوجية الغنية والأنواع ذات الأهمية الوطنية والدولية. وعلاوة على ذلك، تقدم خدمات بيئية أخرى لرفاهية السكان المحليين عن طريق التحكم في تحات التربة، وحماية مساقط المياه ودعم الزراعة. ومع ذلك، فإن سلامة ووظائف هذه الغابات آخذة في التدهور بسبب الاقتران غير المستدام للأخشاب ومنتجات الغابات غير الخشبية^(٦) بسبب التنظيم غير الكافي.

وتواصل موارد الغابات تدهورها بمعدل سريع. ففي أثناء عقد الأربعينات من القرن الماضي، كان غطاء الغابات يمثل نحو ٧٠ في المائة من المساحة الإجمالية وهو ما تناقص إلى نحو ٦٤ في المائة في بداية عقد الستينات من القرن الماضي وإلى ٤٢ في المائة بحلول عام ٢٠٠٢. ويرجع هذا إلى حد كبير إلى إزالة غابات الأراضي المنخفضة من أجل الزراعة الدائمة وقطع الأشجار غير المستدام. ونظرا للتنوع المحدود لاقتصاد لاو، فإن إزالة الغابات مستمر بمعدل مقدر يبلغ ١٣٤ ٠٠٠ هكتار سنويا وبهذا المعدل يمكن لأحر الغابات المتبقية بالبلد أن تختفي بحلول عام ٢٠٧٠.

وتم إنشاء ما يقدر بـ ١٤٦ ٠٠٠ هكتار من الغابات المزروعة، ولا سيما في انتعاش أخير لغرس الغابات منذ عام ٢٠٠٦، أساسا بواسطة شركات أجنبية كبيرة. وبدأ مزارعون إضافيون في استخدام الأراضي الزراعية لإنشاء مزارع الغابات بدلا من الإنتاج الزراعي. وفي بعض الحالات تمت إزالة الغابات الطبيعية لإنشاء غابات مزروعة. وتجري حاليا عملية لأصحاب مصالح عديدين لإعداد مبادئ توجيهية وطنية للإدارة المسؤولة للغابات المزروعة بهدف تعزيز المنافع الاجتماعية والثقافية والبيئية والاقتصادية للغابات المزروعة.

وعلى الرغم من أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تعتبر أحد صغار المشاركين في تغير المناخ، فقد يكون لتغير المناخ على الصعيدين العالمي والإقليمي آثار ملموسة على

(٦) تعاني لاو من متلازمة (الغابات الفارغة). وفي ما عدا في أكثر المناطق صعوبة من حيث الوصول إليها، تتميز غابات لاو بمعدلات دنيا غير طبيعية لمعظم الحيوانات البرية بسبب الصيد غير المنظم.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وارتبطت أساسا إسهامات البلد في انبعاثات غاز الدفيئة في استخدام خشب الوقود وزراعة الوقيد على نطاق واسع، أو زراعة القطع والحرق. ويمكن لحفظ التنوع الأحيائي الزراعي وإدارته المستدامة أن يضطلع بدور في تكييف آثار تغير المناخ. وينبغي أن توضع في الاعتبار سيناريوهات تغير المناخ العالمي والإقليمي وتأثيرها على شعب لاو.

استراتيجية الحكومة بشأن التنمية المستدامة

يتألف الهيكل المؤسسي لإدارة البيئة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مما يلي: '١' اللجان القومية التي تتولى توجيه التنسيق المشترك بين القطاعات في ما بين الوكالات؛ '٢' الوزارات والوكالات على المستوى القومي والتي تضطلع بدور رئيسي في حماية البيئة وحفظها؛ '٣' الكيانات على مستوى الأقاليم والمقاطعات التي آلت إليها المسؤولية عن حماية البيئة؛ '٤' المنظمات الجماعية التي تدعم الحكومة في النهوض بالمشاركة والوعي الجماهيريين.

وفي عام ٢٠٠٧، تم تعديل قانون الغابات لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات كما تم أيضا إصدار قانون الأحياء البرية لتوفير إطار قانوني أقوى لحفظ التنوع الأحيائي. ويعد تنفيذ وإنفاذ هذه القوانين أمور أساسية للوفاء بالأهداف. وعلاوة على ذلك، قامت الحكومة بصياغة مجموعة كبيرة من التشريعات والأنظمة لحفظ البيئة وحمايتها. ويعد قانون حماية البيئة (١٩٩٩)، والمدعم بمرسومه التنفيذي (٢٠٠٢)، التشريع البيئي الأساسي للبلد. ويتضمن تدابير لحماية البيئة والحد من تآكلها وإصلاحها، كما يتضمن مبادئ توجيهية لإدارة البيئة ورصدها.

ويمكن اتخاذ خطوات ملموسة في مجالات الإصلاح التشريعي لمصائد الأسماك، ووضع تصميم أكثر اتساما بالفعالية لنظم ضبط المياه وتشغيلها (الري على سبيل المثال)، والتقييم الأفضل لإسهام الأراضي الرطبة وموائل المياه في استمرار التنوع المائي والتزام أكثر جدية بالنسبة للأثر البيئي والتقييم الصحيح لتكاليف مبادرات تنمية المياه، ليس فقط بواسطة حكومة لاو، ولكن بدرجة أهم بواسطة استثمارات القطاع الخاص والمصالح الهندسية ومؤسسات الإقراض التي تدعمها.

الدرس المستفاد: أصدرت الحكومة مجموعة كبيرة من التشريعات والأنظمة وخطط العمل لحفظ البيئة وحمايتها، بما في ذلك من خلال قطاعات أخرى مثل الصحة. ويعد قانون حماية البيئة (١٩٩٩)، والمدعم بمرسومه التنفيذي (٢٠٠٢)، التشريع البيئي الأساسي. ويشتمل على تدابير لحماية البيئة والتخفيف من حدة تدهورها وإصلاحها، كما يشتمل على مبادئ توجيهية للإدارة البيئية والرصد البيئي. وصدر مرسوم رئيس الوزراء بشأن سياسة تقييم الأثر في المجال الصحي في عام ٢٠٠٧ لحماية الصحة العامة. وتجري صياغة خطط الإجراءات الصحية البيئية الوطنية لتوفير تضافر وتعاون متعدد القطاعات بشأن البرامج البيئية والصحية في البلد. وهناك حاجة إلى تعزيز قدرة مختلف المؤسسات على تنفيذ وإنفاذ الأنظمة البيئية وكذلك خطط العمل البيئية. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة عاجلة لزيادة الوعي للحاجة إلى حماية البيئة والصلات القائمة بين البيئة والصحة في صفوف الجمهور العادي. وتم في عام ٢٠٠٧ تعديل قانون الحراجة لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات كما تم أيضا إصدار قانون الأحياء البرية لتوفير إطار قانوني أقوى لحفظ التنوع الأحيائي. ويعتبر تنفيذ وإنفاذ هذه القوانين إحدى الوسائل الرئيسية لتحقيق الأهداف.

إحصاءات موجزة عن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية

الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع

العام المستهدف	٢٠١٥	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠
الهدف ألف: خفض نسبة الأفراد الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم بمقدار النصف، بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥					
١-١	٢٤	٣٤ (٢٠٠٢)	٣٩ (١٩٩٧)	٤٦ (١٩٩٢)	نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم ^(١)
٢-١	٨	٨ (٢٠٠٢)	١٠ (١٩٩٧)	١١ (١٩٩٢)	نسبة ثغرة الفقر
٣-١	لم يحدد	٨ (٢٠٠٢)	٨ (١٩٩٧)	٩ (١٩٩٢)	نصيب الخمس الأفقر من الاستهلاك القومي
الهدف ١ باء: تحقيق العمالة الكاملة المنتجة والعمل اللائق للجميع، بما في ذلك النساء والشباب					
٤-١	٨,٥٪ في السنة (٢٠٠٥-٢٠٠٢)	٥٪ في السنة (١٩٩٧-١٩٩٥)	٤٧	٤٩	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للشخص الواحد المستخدم
٥-١	٤٩	٤٧	٩٠	٨٨	نسبة العمالة إلى السكان
٧-١	٨٨	٩٠	٩٠	٨٨	نسبة العمال الذين يعملون لحسابهم الخاص وعمال الأسرة المساهمين في العمالة الإجمالية
الهدف ١ جيم: الخفض بمقدار النصف، بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥، من نسبة السكان الذين يعانون من الجوع					
٨-١	٢٦	٣٨ (٢٠٠٦)	٤٠	٤٤ (١٩٩٣)	انتشار الأطفال المنخفضي الوزن هم دون سن الخامسة
٨-١ ألف:	٣٥	٤١ (٢٠٠٦)	٤٢	٤٨ (١٩٩٣)	انتشار توقف النمو بين الأطفال هم دون سن الخامسة
٩-١	١٩	٢٢	٣٨	٤٤ (١٩٩٣)	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الغذائي ^(٢)

ملاحظة: (١) يشير هذا إلى خط الفقر الوطني.

(٢) هذا المؤشر بديل عن "نسبة السكان الذين هم دون الحد الأدنى لاستهلاك الطاقة الغذائية".

المصادر: LECS I (١٩٩٢-١٩٩٣)؛ LECS II (١٩٩٧-١٩٩٨)؛ LECS III (٢٠٠٢-٢٠٠٣)؛ تعداد السكان (١٩٩٥، ٢٠٠٥، MICS III (٢٠٠٦)، LSIS.

المهدف ٢: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

العام المستهدف	٢٠١٥	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠
المهدف ٢ ألف: ضمان أن يكون في مقدور الأطفال في كل مكان، بحلول عام ٢٠١٥، صبية وبنات على حد سواء، إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بأكملها					
١-٢	٩٨	٨٤	٨٠ (٢٠٠١)	٥٨ (١٩٩١)	معدل التسجيل الصافي في المدارس الابتدائية
٢-٢	٩٥	٦٢	٦٢ (٢٠٠١)	٤٨ (١٩٩٢)	نسبة التلاميذ الذين بدءوا في الصف الأول ووصلوا إلى الصف الخامس
٣-٢	٩٩	٨٤	٧٩ (٢٠٠١)	٧١ (١٩٩٥)	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاما

المصادر: وزارة التعليم، تعداد السكان (١٩٩٥، ٢٠٠٥)، الدراسة الاستقصائية الوطنية للإلمام بالقراءة والكتابة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

المهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

العام المستهدف	٢٠١٥	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠
المهدف ٣ ألف: القضاء على الفارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، والأفضل أن يتم ذلك حتى عام ٢٠٠٥، وفي جميع مراحل التعليم على ألا يتجاوز ذلك عام ٢٠١٥					
١-٣	١٠٠	٨٦	٨٤ (كل عام ٢٠٠٢)	٧٧ (كل عام ١٩٩١)	نسبة البنات إلى الصبية (عدد البنات لكل ١٠٠ صبي) المسجلين ^(أ) في
					- المرحلة الابتدائية
					- المرحلة الإعدادية
					- المرحلة الثانوية
					- المرحلة الجامعية
٢-٣	لم يحدد أي هدف	٤٤	٥٠ (٢٠٠٦)	٣٨	نصيب المرأة من العمالة بأجر في القطاع غير الزراعي (في المائة)
٣-٣	المهدف هو قيد النظر	٢٥ (٢٠٠٦)	٢٣ (٢٠٠٢)	٦	نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمان الوطني

المصادر: وزارة التعليم، تعداد السكان (١٩٩٥، ٢٠٠٥)؛ مجلس الأمن القومي "الإحصاء الاقتصادي"، ٢٠٠٧؛ الجمعية الوطنية.

الهدف ٤ : تخفيض معدل وفيات الأطفال

العام المستهدف	٢٠١٥	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠
الهدف ٤ ألف: خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين، بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥					
١-٤					معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة
٢-٤					معدل وفيات الرضع
٣-٤					نسبة الأطفال في سن سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة
	٧٠	٩٨	١٠٧	١٧٠	
	٤٥	٧٠	٨٢	١٠٤	
	٩٠	٦٩	٦٠	٦٨	

المصادر: أرقام العاميين ١٩٩٥ و ٢٠٠٥ مأخوذة من تعداد السكان (١٩٩٥-٢٠٠٥)؛ والرقم المتعلق بعام ٢٠٠٠ مأخوذ من LRHS (٢٠٠٥)؛ وزارة الصحة (مركز التحصين).

الهدف ٥ : تحسين الصحة النفاسية

العام المستهدف	٢٠١٥	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠
الهدف ٥ ألف: خفض نسبة الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع، بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥					
١-٥					نسبة الوفيات النفاسية (الوفيات لكل ١٠٠ ألف من المواليد الأحياء)
٢-٥					نسبة حالات الولادة بمساعدة أخصائيي التوليد المهرة
الهدف ٥ باء: تحقيق حصول الجميع على الرعاية المتعلقة بالصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥					
٣-٥					معدل شيوع وسائل منع الحمل
٤-٥					تغطية الرعاية قبل الولادة
٥-					معدل الخصوبة في سن محددة
٦-					الحاجة غير الملباة لتنظيم الأسرة (ملغى)
	لم يحدد أي هدف	٣٨	٣٢	٢٠ (١٩٩٤)	
	لم يحدد أي هدف	٧٦	٩٦		
	لم يحدد أي هدف	٢٨,٥	٢١		
		٢٧	٤٠		

* هذا التقدير هو ترجيحي ولذلك فهو أعلى من نسبة ١٨,٥ الواردة في LRHS (٢٠٠٥).

المصدر: وزارة الصحة، LRHS (٢٠٠٥).

الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، وغيرهما من الأمراض

العام المستهدف	٢٠١٥	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠
الهدف ٦ ألف: يتوقف بحلول عام ٢٠١٥، ويبدأ بعكس الاتجاه لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز					
	١ >	٠,١ (٢٠٠٧)	٠,٠٦ (٢٠٠١)		
	٥ > في المائة		٠,٤ (٢٠٠١)		
	٥ >	٢ (٢٠٠٤)	٠,٩ (٢٠٠١)		
		٥٤,٤ (٢٠٠٤)	٧٢,٧ (٢٠٠١)		
الهدف ٦ باء: تحقيق حصول الجميع، بحلول عام ٢٠١٥، على علاج لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وذلك بالنسبة لجميع من يحتاجها					
٥-٦ نسبة السكان المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين هم في مرحلة متقدمة من المرض والذين يحصلون على الأدوية المضادة للفيروسات العكوسة					
الهدف ٦ جيم: توقف بحلول عام ٢٠١٥ وبدأ في عكس الاتجاه للإصابة بالملاريا والأمراض الرئيسية الأخرى					
	٠,٢	٠,٤ (٢٠٠٦)	٧	١٤	٩
		٣ (٢٠٠٦)	٨	١٢	١٠ (١٩٩١)
	٩٥	٨٧ (٢٠٠٦)	٨٢		
	٢٤٠	٣٠٦	٣٥٧	٤٧٢	
	٧٠	٧٢	٤٢	٢٤	
	٨٥	٩٠	٨٠	٧٢	

المصدر: بيانات من CHAS، منظمة الصحة العالمية، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، CMPE، MICS، أعوام مختلفة، منظمة الصحة العالمية من أجل البيانات المتعلقة بمرض السل.

الهدف ٧: كفاءة الاستدامة البيئية

العام المستهدف	٢٠١٥	٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠
الهدف ٧ ألف: دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وعكس اتجاه الخسائر في الموارد البيئية					
١-٧			٤٢ (٢٠٠٢)	٤٧ (١٩٩٢)	نسبة مساحة الأراضي التي تغطيها الغابات (في المائة)
٢-٧			٤٢ (٢٠٠٢)	٥٠ (١٩٩٩)	مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ولل فرد الواحد، ولكل دولار من دولارات الناتج المحلي الإجمالي واستهلاك المواد المستنفذة للأوزون (بالأطنان المترية)
٤-٧			٥-٢ (٢٠٠٦)	٢ (١٩٩٩)	نسبة موارد المياه الإجمالية المستعملة (في المائة)
الهدف ٧ باء: الحد من الخسارة في التنوع البيولوجي، بما يحقق، بحلول عام ٢٠١٠، خفضاً ملموساً في معدل الخسارة					
٦-٧			١,٦ (٢٠٠٤)		نسبة الأنواع المهددة بالانقراض (في المائة)
الهدف ٧ جيم: الخفض بمقدار النصف، بحلول عام ٢٠١٥، من نسبة الأفراد المحرومين من الحصول بشكل مستدام على المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية الأساسية					
٧-٧			٧٤ ^(٧) (٢٠٠٧)	٥٢	نسبة السكان الذين يستعملون مصدراً مهنياً لمياه الشرب (في المائة)
٨-٧			٤٩ ^(٨) (٢٠٠٧)	٣٧	نسبة السكان الذين يستخدمون أحد المرافق الصحية المحسنة (في المائة)

المصدر: وزارة الزراعة والغابات؛ وكالة العلوم والتكنولوجيا والبيئة؛ LECS، تعداد السكان؛ المركز الوطني للصحة البيئية وإمدادات المياه.

(٧) التعاريف والمعايير لتوفير المياه والمرافق الصحية المحسنة، المستخدمة في هذا التقرير، قدمها المركز الوطني للصحة البيئية وإمدادات المياه (نام سات)، وهي تختلف من إقليم إلى آخر، ولذا، تدعو الحاجة إلى وضع مجموعة معايير (وتعاريف) متفق عليها من أجل الإبلاغ في المستقبل عن توفير المياه والمرافق الصحية. (٨) المرجع ذاته.

الهدف ٨: الشراكة من أجل التنمية

العام المستهدف	٢٠١٥	٢٠٠٥	٢٠٠٢	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠
الهدف ٨ ألف: المضي في إنشاء نظام تجاري ومالي مفتوح وقائم على قواعد يمكن التنبؤ به وغير تمييزي ويقوم على قواعد						
متوسط التعريفات المفروضة على صادرات المنتجات الزراعية والملابس والمنسوجات إلى البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادات السوقية والتي لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية معها						
				٢٠		٢١
	٨	٨				
				١٧		١٧
لم يحدد أي هدف	٦	٧				
	٩٩	١٠٠		٩٨		٩٩
	١ ٦٩٠					
	١ ٤٢٠					
الهدف ٨ باء: تلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا						
الهدف ٨ جيم: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية						
٨-١ نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية الإجمالية المقدمة من مانحي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/مديرية التعاون الإنمائي إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية						
						٣٢ (٢٠٠٣) ٣٥ (٢٠٠٤)
٨-٣ نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة من مانحي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/مديرية التعاون الإنمائي غير المشروطة						
المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة بوصفها						
	١٣	٢١				
لم يحدد أي هدف	٨١	٧٤				
	١١	١٦		١٧	١٧	١٧
٨-٤ المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة كنسبة من دخلها الوطني الإجمالي						
نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للمساعدة في بناء القدرة التجارية						
				١,٨		٠,٦
	٠,٩	١,٧		٢,٣		
نسبة منح المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا والموجهة إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية						
المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية التي تتلقاها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي من مانحي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/مديرية التعاون الإنمائي						
	٥,٥	٩,٨		١١,٢	٩,٧	

العام المستهدف	٢٠١٥	٢٠٠٥	٢٠٠٢	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠
الهدف ٨ دال: معالجة مشكلة الديون بصورة شاملة						
لم يحدد أي هدف			٩ (٢٠٠١)	٦,١	٨,٥	خدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات
الهدف ٨ هاء: إتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بالتعاون مع القطاع الخاص						
	١,٦	١,٥	٠,٧	٠,٥	٠,٢	٨-١٤ الخطوط الهاتفية لكل ١٠٠ نسمة
	١٣,٥	٩,٨	٠,٦ (٢٠٠١)			٨-١٥ المشتركون في الهواتف الخلوية في كل ١٠٠ نسمة
لم يحدد أي هدف	٠,٠٨ (٢٠٠٤)	٠,٠٥				٨-١٦ مستخدمو الإنترنت لكل ١٠٠ نسمة
			٤٦ (٢٠٠٢)	٣٦ (١٩٩٧)		المستمعون للإذاعة
			٤١ (٢٠٠٢)	٣١ (١٩٩٧)		المشاهدون للتلفزيون

المصادر: البنك الدولي يمارس نشاطه، تقرير المعونات الأجنبية، وزارة الشؤون الخارجية؛ الأمم المتحدة؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ شركة سونغ.